

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

**الأستاذ الدكتور
نزار كاظم صباح الخيكاني
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد**

**المدرس المساعد
عمار عباس هادي**



آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

Mechanism of transferring the impact of money supply as an intermediate channel to economic growth in Iraq for the period (2004-2017)

المدرس المساعد
عمار عباس هادي

Ammar Abbas Hadi

الاستاذ الدكتور
نزار كاظم صباح الخيكاني
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

Prof. Dr: Nazar Kadhim Sabah Al-Khaykanee

Nazar919@yahoo.com

المستخلص:

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تؤديه قناة عرض النقد بوصفها قناة وسيطة رئيسة للسياسة النقدية في العراق للإسهام في تحقيق نمو اقتصادي مناسب، ولأجل ذلك قدم البحث تأطيراً نظرياً لكل من عرض النقد (M2) من جهة، والنمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، فضلاً عن تحليل اتجاهات وتطور هذين المتغيرين بوساطة تحليل بياناتها والوقوف على العلاقة التي تربط فيما بينها للوصول إلى الآثار التي تؤديها تلك القناة ممثلة للسياسة النقدية في العراق في المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، وقد توصل البحث إلى نتائج مهمة بوساطة اعتماد بعض المؤشرات النقدية

والحقيقية سواء في مجال عرض النقد أم في مجال نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكليه الجاري والثابت، إذ تم التوصل إلى أن مدة البحث شهدت إتحافاً تصاعدياً في عرض النقد (M2) باستثناء عام ٢٠١٥ الذي انخفض فيه على أثر تدهور الحياة الاقتصادية، وشكل عرض النقد (M1) منه مساهمة كبيرة ليكشف بوضوح محدودية الوعي المصرفي لدى الأفراد، فضلاً عن تخلف وعدم كفاءة النظام المصرفي العراقي، وعلى الرغم من أن زيادة عرض النقد (M2) كان لها دوراً إيجابياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لكن معدلات نموه لم تتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، نظراً للأوضاع السياسية

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

والاقتصادية غير المستقرة وهذا إنعكس بشكل سلبي على الإستقرار النقدي في معظم سنوات البحث.

المقدمة: (Introduction)

تشكل السياسة النقدية الجزء الأهم في السياسة الاقتصادية الكلية لأي بلد من البلدان مهما اختلفت درجة نموه وتقدمه، وتعمل إلى جانب السياسات الأخرى في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها النظام الاقتصادي في بلدان العالم المتعددة، ومن أبرز هذه الأهداف تخفيض معدلات البطالة والتضخم وتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي، فضلاً عن توازن ميزان المدفوعات، ولأجل ذلك ينبغي أن تكون هناك خطط واستراتيجية واضحة من قبل السلطات النقدية، فضلاً عن ضرورة دعم هذه السياسة بالأدوات اللازمة لتمكينها من تفعيل دورها في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

وتحتل السياسة النقدية من بين السياسات الاقتصادية الأخرى الأولوية في الاقتصاد الوطني العراقي، فهي تسعى بقنواتها الوسيطة إلى تحقيق تلك الأهداف المشار إليها سلفاً لاسيما بعد عام ٢٠٠٣، وحصول البنك المركزي على الإستقلالية عام ٢٠٠٤ بموجب القانون رقم (٥٦)، وعلى الرغم مما قد يكون فيها من تعارض بين أهدافها وأهداف بعض السياسات الاقتصادية الأخرى، فإنها لا يمكنها أن تعمل بمنأى عنها، إذ تشترك جميعها في تحقيق

الهدف المطلوب وهو تحقيق معدلات نمو عالية قابلة للإستمرار، الذي يمثل الهدف الرئيس للسياسة الاقتصادية الكلية، وعليه فإن البنك المركزي العراقي استطاع نوعاً ما بعد عام ٢٠٠٣ تحقيق التنسيق بين إجراءات وأدوات السياسة النقدية باستعمال قنواتها الوسيطة لتساير السياسات الاقتصادية الأخرى لاسيما السياسة المالية، الأمر الذي أسهم في زيادة فاعليتها في تحقيق أهدافها.

أهمية البحث: (Research Importance)

يستمد البحث أهميته من أهمية السياسة النقدية في تنشيط الاقتصاد الوطني العراقي ولاسيما بعد استقلالية البنك المركزي، وتأتي أهمية البحث من تتبع انتقال آثار القنوات الوسيطة للسياسة النقدية إلى نمو الاقتصاد العراقي سواء في الأمد القصير أم الأمد الطويل، ولذلك فإن دراسة السياسة النقدية والنمو الاقتصادي والبحث فيهما تعدان خطوة مهمة في بلد كالعراق، وعليه فإن هذا البحث استند إلى أسلوب تحليلي وتطبيقي لمعرفة مدى تأثير القنوات الوسيطة للسياسة النقدية في النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث: (Research Problem)

نظراً لما يعانيه الاقتصاد العراقي من جمود وتخلف في معظم قطاعاته وسياساته الاقتصادية، فضلاً عن ضعف الإيرادات غير النفطية العامة التي انعكست سلباً في معدل

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

يعتمد البحث على فرضية رئيسة مفادها الآتي:
تؤدي قناة عرض النقد الوسيطة للسياسة النقدية دوراً مهماً في نمو الاقتصاد العراقي في المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧) وأن كانت أثارها متباينة ذلك لمحدودية الوعي المصرفي لدى الافراد وكذلك تخلف وعدم كفاءة النظام المصرفي العراقي، فضلاً عن الاختلالات الهيكلية والطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي والسياسات الاقتصادية المتبعة.

الحدود المكانية والزمانية للبحث: (Spatial and temporal boundaries of research)

- ١- الحدود المكانية للبحث: الاقتصاد العراقي.
- ٢- الحدود الزمانية للبحث: المدة المنحصرة بين عامي (٢٠٠٤-٢٠١٧).

منهجية البحث: (Research Methodology)

يعتمد البحث من أجل تحقيق أهدافه على الأسلوب الوصفي التحليلي باستعمال المنهج الإستقرائي لإستعراض أدبيات البحث العلمي حول موضوع البحث في الإبحاث والكتب والدوريات المتخصصة التي تمت في مجال السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، فضلاً عن استعمال المنهج الأستنباطي في الإستدلال عن البيانات وتحليلها، إذ جمع الباحث بين المنهجين من أجل تحليل تطور قناة عرض النقد الوسيطة

النمو الاقتصادي ولاسيما في السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٣ بسبب الحروب والأزمات والعقوبات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، وما شهدته العراق من تطورات ملحوظة وأهمها رفع العقوبات وعودته إلى تصدير النفط، فضلاً عن استقلالية البنك المركزي العراقي بموجب قانون (٥٦) عام ٢٠٠٤ التي انعكست إيجاباً في تأهيل السياسة النقدية بقنواتها الوسيطة لمعالجة حالات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية ومعدل النمو الاقتصادي التي كانت سائدة في العقود السابقة. وبناءً على ذلك تم طرح السؤال الذي تمت على أساسه صياغة المشكلة:

ما مدى تأثير قناة عرض النقد الوسيطة للسياسة النقدية في نمو الاقتصاد العراقي في المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)؟

أهداف البحث: (Research Objectives)

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- تتبع مسار قناة عرض النقد الوسيطة للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي من بعض الإطر المفاهيمية، فضلاً عن ما يمكن أن تقوم به هذه القناة في توجيه النمو الاقتصادي بوساطة العلاقة النظرية بينهما.
- ٢- دراسة تأثير قناة عرض النقد الوسيطة للسياسة النقدية في نمو الاقتصاد العراقي في المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧).

فرضية البحث: (Research Hypothesis)

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي في العراق، وملاحظة العلاقة والتأثير فيما بينهما.

هيكلية البحث: (Research Structure)

من أجل التحقق من صحة الفرضية والوصول إلى أهداف البحث، فقد تضمن في هيكلية ما يأتي:

المحور الاول: قناة عرض النقد الوسيطة

للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي : الإطار النظري.

أولاً: قناة عرض النقد: Channel of Money Supply

وهي تلك القناة التي تعبر عن التغيرات النقدية، ويجري بواسطتها تحقيق بعض أو جميع الأهداف النهائية، لذلك تعمل على وجود علاقة بينها وبين الأهداف النهائية من جهة، وإمكانية مراقبتها باعتماد أدوات السياسة النقدية من جهة أخرى، فهي تتباين في طبيعتها وفعاليتها في نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي بتباين خصائص البنية الاقتصادية والمالية للنظام الاقتصادي، أما ميكانيكية تأثير السياسة النقدية فهي تعبر عن عمل قنواتها في نقل أثرها إلى الأسعار والناتج المحلي الإجمالي (صاري، ٢٠١٤: ٥٩).

ومن الجدير بالذكر، أن عرض النقد هو كمية وسائل الدفع كافة المتمثلة بإجمالي النقود باختلاف أنواعها الكائنة لدى المجتمع في مدة زمنية معينة (حسام، ٢٠٠٠: ٢٧٦)، فهو يشمل

النقود الورقية والمعدنية المصدرة وأشباه النقود والعملات الأجنبية، فضلاً عن النقود الخطية التي يطلبها الأفراد والشركات المالية والإنتاجية بهدف المضاربة أو المعاملات، إذ إن زيادتها تؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات، وإلى زيادة معدل النمو الاقتصادي (علي، ٢٠١١: ٣٩١-٣٩٢)، وقد اتبعت السلطات النقدية في البلدان المتقدمة والنامية منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي الأهداف أو (القنوات الوسيطة)، التي تستند إلى نمو الكتلة النقدية لمواجهة التقلبات السعريّة التي تتماشى مع المدرسة النقدية، وعلى وفق (ميلتون فريدمان) الذي نادى بالحفاظ على معدل نمو ثابت للكتلة النقدية في حدود نمو القاعدة النقدية ونسبة (٤%) سنوياً، إذ يعد النقديون أن الهدف المركزي للسلطات النقدية هو تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي (Laidler, 1999: 11 ; نعيم، ٢٠١٦: ١٣-١٤).

ويعرف عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) بأنه السيولة المحلية أو الداخلية، ويشير إلى إجمالي وسائل الدفع (M1) يضاف لها الودائع الزمنية الآجلة والودائع التوفيرية الخاصة بالمصارف التجارية، وهذا المفهوم يعبر عن إطار مناسب لحجم النقود الكلي في الاقتصاد، ويعتمد عرض النقد الواسع على حجم المطلوبات النقدية للبنك المركزي والمصارف التجارية، أي صافي العملة

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

المتداولة والودائع من ناحية، فضلاً عن قيام الوحدات الاقتصادية بالاختيار بين الإنفاق والادخار من ناحية أخرى، والصيغة الآتية

توضح عرض النقد الواسع (M2) (عوض، ١١: ١٩٩٠-١١٣؛ باري، ١٩٨٧: ١٩١):

$$M2 = M1 + TD + S$$

إذ إن :

M2 : عرض النقد بالمعنى الواسع. M1 : عرض النقد الضيق.

TD : الودائع الزمنية الآجلة. S: الودائع التوفيرية لدى المصارف التجارية.

تعد السياسة النقدية واحدة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة التي تستعملها البلدان كافة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والسياسة التجارية وسياستي الأجور والأسعار، فضلاً عن السياسة الاستثمارية من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي، وذلك من تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية المختلفة كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل (عوض، ١٩٩٠: ٥٨٣)، إذ يفهمها البعض بأنها الإجراءات التي يستعملها البنك المركزي للتحكم في عرض النقد بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة والمتمثلة بتحقيق معدل مرتفع مناسب للنمو الاقتصادي واستقرار المستويات العامة للأسعار، فضلاً عن تحقيق عماله مرتفعة وتحقيق الاستقرار لسعر الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية (EVANS, 275- 296) (1993)، وإذا كان هدف هذه السياسة زيادة

ومن عناصر السيولة المحلية (M2)، ما يأتي:

١- النقود: ويمكن تعريفها بشكل دقيق بأنها كل ما يلقي قبولاً عاماً بوصفها وسيلة للوفاء بالالتزامات ووسيط للتبادل ومقياس ومخزن للقيمة (توماس، ٢٠٠٢: ٤٢).

٢- أشباه النقود: وتضم الودائع الآجلة لدى المصارف وغيرها من المدخرات النقدية، فضلاً عن أصول أخرى أكثر سيولة، فتكون ما يعرف بالعوامل المؤثرة بوسائل الدفع لكونها تتحول إلى نقود أو أن تعود إلى حالتها، فتؤثر بذلك في كمية النقود في المجتمع (ميرندا، ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣٣-٣٤).

ولأجل الألمان بما يتعلق بهذه القناة لا بد من طرح بعض المفردات النظرية متمثلة بما يأتي:

١- مفهوم السياسة النقدية: Concept of

Monetary Policy

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

عرض النقد، فإنها تعد بـ(السياسة التوسعية)، أما إذا كان الهدف منها هو تخفيض عرض النقد، فإنها تعد بـ(السياسة الانكماشية)(احمد، ٢٠١٣: ١٠١).

وقد عرفها (Bach) بأنها إجراءات وعمل حكومي يؤثر بصوره فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي المتمثلة بالعملة والودائع، فضلاً عن السندات الحكومية(نزار، ٢٠١٥، ١٣). بينما عرفها (Kent) بأنها بمثابة إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض تحقيق أهداف معينة، أو هي مجموعة من الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين (الاستعمال الكامل)، وقد ركز البعض الآخر على دورها الرقابي بأنها الرقابة التي تمارس من قبل البنك المركزي على عرض النقد في المجتمع (عبد الحسين، ٢٠١٥: ١٧١).

لقد جرت تطورات عدة على مفهوم السياسة النقدية سواء من حيث الأهداف أم من حيث الوظائف بسبب تطور النظريات النقدية في معالجة المشاكل بما فيها حالاتي الكساد والتضخم، الأمر الذي دفع إلى تطوير أهداف ووسائل السياسة النقدية وجعلها الأكثر أهمية في مطلع القرن العشرين لتؤدي دورها في معالجة المشاكل الاقتصادية المختلفة، وعلى هذا الأساس جرى تحديد المعنى الواسع للسياسة

النقدية معبراً عن مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذ من قبل السلطات النقدية لإدارة عرض النقد ومعدلات الفائدة وسعر الصرف، وكذلك التأثير في شروط الائتمان (ثريا، ٢٠٠٧: ١٤٤؛ عباس، ٢٠١٠: ٢٤).

٢- أنواع السياسة النقدية: Monetary Policy of Types.

أ- السياسة النقدية التوسعية:

Expansionary Monetary Policy.

يعتمد البنك المركزي هذه السياسة في حالة وجود ركود أو كساد اقتصادي في البلد، إذ بها يزداد عرض النقد في المجتمع الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وهذا يشجع على زيادة الاستثمار، ثم يزداد مستوى الطلب الكلي، ويؤدي إلى أن يزداد مستوى الناتج القومي والتوظيف، فضلاً عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي(١: Wikipedia).

ب- السياسة النقدية الانكماشية:

Deflationary Monetary Policy.

يتم اللجوء إلى هذه السياسة عند وجود ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فيها يجري تخفيض عرض النقد بقيام البنك المركزي برفع سعر الخصم أو الدخول كبائع في سوق الأوراق المالية أو بالعمل على رفع نسبة الاحتياطي القانوني، وهذه الأدوات تحد من قدرة المصارف على منح الائتمان وخلق الودائع، ونتيجة لذلك سينخفض عرض النقد داخل الاقتصاد مما

آلية إنتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

يترتب عليه ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض حجم الاستثمارات، وبالتالي انخفاض كل من الدخل والطلب الكلي، أو بهدف إمتصاص القوة الشرائية في المجتمع للحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار (Vendula: 6).

٣- أهداف السياسة النقدية: Monetary

Policy Objectives

أ- إستقرار الأسعار: Price Stability

يعد الحفاظ على استقرار الأسعار من أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي وكذلك من المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، نظراً لأن حدوث أي تغير في مستويات الأسعار بإتجاه الارتفاع يؤثر سلباً في قيمة النقود، ومن ثم يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية لها وسيحدث التضخم، ومن ثم تترك آثاراً ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية، ومن ثم في الأداء الاقتصادي العام (نزار، ٢٠٠٨: ٨-٩)، أما الانكماش في الأسعار فيؤدي إلى الانخفاض في الإنتاج وارتفاع تكلفته وإلى الانخفاض في الاستثمار والاستهلاك والدخول، ومن ثم في النمو الاقتصادي، وتعتمد قدرة السلطات النقدية في مواجهة الآثار الناتجة عن عدم الاستقرار النقدي بشكل كبير على درجة استقلالية البنوك المركزية (أحمد، ٢٠١٧: ٦).

ب- تحقيق مستوى عال من الاستخدام:

Achieving a High Level of Use

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل، وذلك من أجل أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أقصى مستوى ممكن بلوغه من توظيف الموارد الطبيعية والبشرية، ولا بد للسلطات النقدية أن تستعمل سياسات وإجراءات تكون كفيلة برفع حجم الطلب الكلي إلى مستوى مناسب لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة (عوض، مصدر سابق، ٥٨٦)، فضلاً عن تحفيز الاستثمار وكبح جماح ارتفاع المستوى العام للأسعار التي تتولد عنها موجات تضخمية غير مرغوب فيها وتقليل معدلات البطالة (نزار، مصدر سابق، ١٦).

ج- تشجيع النمو الاقتصادي Encourage Economic Growth

يعني النمو الاقتصادي زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد بمعدل أكبر من معدل نمو السكان، إذ يعد هدف رئيس لاقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعمل هذه البلدان على بلوغ هذا الهدف لإشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى معيشتهم ورفاهيتهم، وذلك بتحسين ميزان المدفوعات للحصول على عملات أجنبية كثيرة وتحسين معدلات الارتفاع في الدخل الذي يعد صمام أمان لتراكم رأس المال الذي يسهم بدور رئيس في عملية الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي، وأن فعالية السياسة النقدية لتشجيع النمو الاقتصادي تكون

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

وكذلك التدفقات المختلفة لرأس المال (كريم، ١٩٨٧: ١٨٧-١٨٩)، وتسعى جميع البلدان مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل إلى المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي وإحتياطيات من العملة الصعبة، فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن مدفوعات البلد أكبر من إيراداته من العملة الأجنبية، كأن يكون عجزاً في الحساب الجاري أو حساب رأس المال أو غيرها من الحسابات، ولا يمكن تغطية هذا العجز إلا بالسحب من الإحتياطيات النقدية الأجنبية لدى البنك المركزي أو بيع الموجودات أو عن طريق الإقتراض من الجمهور أو الحصول على بعض المنح والإعانات، ودور السلطات النقدية هنا هو التدخل بتباعد سياسة تقشفية للضغط على السيولة لدى الوحدات الاقتصادية غير المصرفية في محاولة لتقليص استيراداتها، ومن وحي هذه السياسة ستكون هناك أسعار فائدة مرتفعة يكون لها الدور في إحتواء رؤوس الأموال الهاربة إلى الخارج (٧٥٦-٧٥٤: ٢٠١٢: Robert, 2002; Michael, 519-514).

ثانياً: النمو الاقتصادي (Economic Growth).

يعبر النمو الاقتصادي عن حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل

بتأثيرها في الاستثمار وهو واحد من أهم محدداته، إذ إن التغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الإحتياطيات النقدية للمصارف التجارية تؤثر في عرض النقد والطلب عليه، بحيث تنعكس في صورة تغيرات مقابلة لسعر الفائدة التي تؤثر تأثيراً كبيراً في الاستثمار مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة، وهذا الإجراء يتطلب سياسة نقدية توسعية قائمة على زيادة عرض النقد وانخفاض أسعار الفائدة الذي يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار ومستوى التوظيف والاستخدام، وإلى انخفاض مستوى البطالة وزيادة القدرة الشرائية للأفراد والإسهام بزيادة الطلب الكلي، ثم زيادة العرض من السلع والخدمات (٥٨٣-٥٥٩: ١٩٦٨: Cauvery, 2009:235-244 Eli,;).

د- توازن ميزان المدفوعات (Balance of Payments Balance).

يعد ميزان المدفوعات بياناً لتوضيح قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات والهبات، وكذلك جميع قروض رؤوس الأموال والذهب والاحتياطيات الدولية التي تكون قادمة من الخارج إلى داخل البلد، أو التي تخرج من الداخل إلى خارج البلد، ويعبر عنه بشكل دقيق بأنه حساب يلخص المعاملات الاقتصادية كافة بين القطاع العائلي والقطاع الحكومي والمنشآت لدولة معينة في مدة زمنية معينة مع بقية العالم، وتشمل المعاملات الصادرات والاستيرادات

آلية إنتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

الحقيقي بمرور الزمن، وبموجب هذا المفهوم يتكون النمو من العناصر الرئيسة الآتية:

العنصر الاول: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذه الزيادة تتحقق عندما يكون معدل الزيادة في الدخل القومي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.

العنصر الثاني: حدوث زيادة حقيقة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بمعنى حدوث زيادة حقيقة في مقدرة الأفراد لشراء مختلف السلع والخدمات. وبموجب ذلك يقاس النمو من المعادلة الآتية (ايمان، ٢٠٠٧: ٣٦٧-٣٦٩):

معدل النمو = معدل الزيادة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي - معدل التضخم.

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي، وهو يؤدي إلى التخفيف من عبء قلة الموارد، فمتوسط نصيب الفرد من الدخل يعد أكثر المعايير استعمالاً وأكثرها مصداقية عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي (محمد، ٢٠١٣: ٥)، ويمكن قياس ومعرفة متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي في المجتمع من المعادلة الآتية (ايمان، مصدر سابق: ٣٦٨):

متوسط نصيب الفرد = الدخل الكلي / عدد السكان

وقد عرف النمو بأنه الزيادة المطردة أو المستمرة في إنتاج بلد ما في مدة زمنية معينة أو سنوات

طويلة الزمن، وبذلك فإن النمو يختلف عن مجرد التوسع الذي يعني زيادة الإنتاج في مدة قصيرة (دليلية، ٢٠١٥: ١٤٢)، في حين عرفه (دالس بيترسون) بأنه توسيع قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات والبضائع التي يرغب فيها المجتمع، بينما الطاقة الإنتاجية للاقتصاد تعتمد على كمية الموارد لذلك الاقتصاد ونوعها، فضلاً عن مستوى التقدم التقني، لذلك فالنمو ينطوي على توسيع هذه العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية وكذلك على تحسينها (سالم، ٢٠٠٠: ١٠٢)، بينما عرفه بعض الاقتصاديين بأنه الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي (٦٦: ٢٠١٢، Alina)، وبذلك فإن النمو يعكس مدى إستغلال الطاقة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، فكلما كانت نسبة إستغلال الطاقة الإنتاجية بشكل كبير كانت معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة والعكس صحيح (كامل، ٢٠١٦: ٣).

ومن الجدير بالذكر، أن النمو الاقتصادي يعني حدوث نمو وزيادة في إجمالي إنتاج البلد من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل نمو السكان في مدة زمنية معينة، وهذا يعمل على زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وتحسين النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي كثيف، وعلى العكس عند

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

حدوث زيادة في معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الإنتاج، فهذا سيخفض الدخل الحقيقي، ويحدث تدهوراً في الاقتصاد (جيمس وريجارد، ١٩٩٩: ٥٨١).

ثالثاً: التأطير النظري للعلاقة بين قناة عرض

النقد الوسيطة للسياسة النقدية والنمو

الاقتصادي.

هناك جدل قائم بين الاقتصاديين يدور في مسألة أن قناة عرض النقد من القنوات الحساسة جداً في أي اقتصاد، فهي التي تحدد أداء أي نشاط اقتصادي، فضلاً عن وصفها من أدوات السياسة النقدية التي تحفز النمو الاقتصادي بتأثيرها في الاستثمار ثم الناتج، ويعتقد معظم الاقتصاديين أن المتغيرات النقدية هي شعار المعتاد للمدرسة النقدية، وأن التغيرات في كمية النقد المتداولة هي مصدر التغيرات الاقتصادية الأخرى، بمعنى آخر أن التغيرات التي تحدث في حجم عرض النقد لها علاقة وثيقة بمعدل التضخم، وأن جعل الأخير في الحدود المقبولة تكون انعكاساته إيجابية في النمو الاقتصادي (BAKARE, 124-129: 2011، فعرض النقد هو كمية

النقد في الاقتصاد المعدة للإنفاق، ومن المعروف أن زيادة عرض النقد عن معدل النمو الاقتصادي، يعني أن هناك مزيداً من النقود تطارد الكمية نفسها من السلع والخدمات، ويترتب على ذلك من وجهة نظر المدرسة النقدية زيادة في معدلات التضخم، وما تزال العلاقة بين

عرض النقد والنمو الاقتصادي تلقى عناية كبيرة في مجال السياسة النقدية، ونظراً لأهمية النمو الاقتصادي بوصفه هدف مهم للسياسة النقدية، لذلك فإن سيطرة السياسة النقدية على نمو عرض النقد ستتبعك بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي (سعدون، ٢٠١٤: ١٤٦-١٤٧)، لذلك فإن عرض النقد له تأثير مهم في الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة، فعند اتباع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية فإنها ستزيد عرض النقد الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وهذا الانخفاض سيعمل بدوره على توسع الاستثمارات الذي ينتج عنه زيادة الدخل، وهذه الزيادة في الدخل سينتج عنها زيادة في الطلب الكلي لأحد أو بعض أو كل مكوناته متمثلة بـ (الاستثمار، الاستهلاك، الاستيرادات أو الإنفاق الحكومي)، فزيادة الدخل ثم الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويحدث العكس عند إتباع سياسة نقدية انكماشية (عبد المنعم ونزار، ٢٠٠٤: ٢٧٥-٢٨٣).

وقد انقسم الاقتصاديون في تحليلهم للعلاقة بين عرض النقد والنمو الاقتصادي إلى مدرستين:

١ - المدرسة الكينزية.

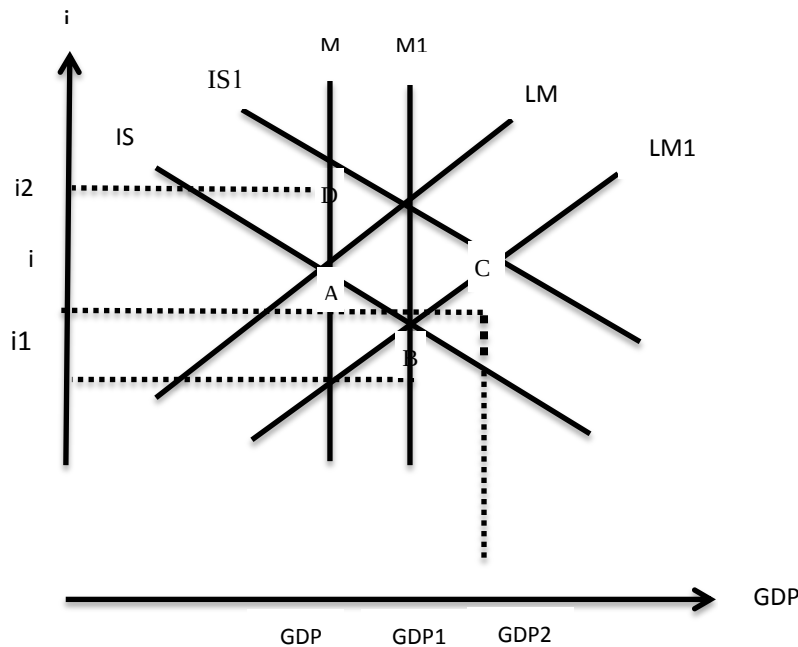
ترى هذه المدرسة، أن الزيادة في عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الذي يعده (كينز) (المحدد الرئيس لتوازن الطلب والعرض على النقود)، مما يشجع على الاستثمار، ويؤدي

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

الإجمالي من (GDP) إلى (GDP1)، وهذا يعمل على خلق نقطة توازنية جديدة من (A) إلى (B)، أما إذا أدخلنا السياسة المالية (زيادة النفقات الحكومية مثلاً) مع السياسة النقدية (زيادة عرض النقد)، فإن هذا سيعمل على انتقال منحني سوق السلع والخدمات (IS) إلى (IS1)، ويزداد الناتج إلى (GDP2)، وتصبح نقطة التوازن الجديدة هي (C) (عوض، مصدر سابق: ٤٠؛ John,2000:572)، ويحدث العكس عند استعمال سياسة نقدية انكماشية.

إلى أن يزداد النمو الاقتصادي، وعليه فإن (كينز) يفترض ضمناً أن عرض النقد دالة متناقصة مع سعر الفائدة، ودالة متزايدة مع النمو الاقتصادي، فمن الشكل (١) يتضح عندما تقوم السلطة النقدية باتباع سياسة نقدية توسعية (بافتراض جمود الأسعار في الأجل القصير) بزيادة عرض النقد من (M) إلى (M1)، فإن منحني سوق النقود (LM) سينتقل إلى (LM1)، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة من (i) إلى (i1)، الذي يشجع على زيادة الاستثمار، ويؤدي إلى أن يزداد الناتج المحلي

الشكل (١)
أثر عرض النقد في النمو الاقتصادي



المصدر: د. عبد الحق بوعتروس، ومحمد دهان، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان، ٢٠٠٩، ص ٦.

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

٢- المدرسة النقدية.

بموجب هذه المدرسة أن زيادة عرض النقد لا تؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الفائدة، بل قد يتزايد أو يبقى ثابتاً، وتنتظر إلى السياسة المالية بأنها عديمة الجدوى لأنها تفترض المرونة التامة للنقد، ومن الشكل (١) السابق نفسه، يتضح إن زيادة عرض النقد من (M) إلى (M1)، تؤدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى (LM1)، ثم انخفاض سعر الفائدة من (i) إلى (i1)، الذي يشجع على زيادة الاستثمار، وبهذا يزداد الناتج المحلي الإجمالي من (GDP) إلى (GDP1)، وهذا يعمل على خلق نقطة توازن جديدة من (A) إلى (B)، وهنا يتفق التحليل النقدي مع التحليل الكينزي، وعلى العكس من ذلك فعند استعمال السياسة المالية وحدها وهي عديمة الجدوى بنظر النقديين، فإن سعر الفائدة سيزداد، وسينتقل التوازن إلى نقطة جديدة (D)، ولكن من دون أن يزداد الناتج، أما عند استعمال السياستين معاً فإن مستوى الناتج لن يزداد عن ذلك المحقق بزيادة عرض النقد فقط (عبد الحق، مصدر سابق: ٦؛ جيمس وريجارد، مصدر سابق: ٧١٣-٧١٤، Frederic, 1992: 635). ويرى اقتصاديو هذه المدرسة أن التغير في عرض النقد يؤثر في التغير في المستوى العام للأسعار وعلى النمو الاقتصادي في الأجل القصير، ولكن في الأجل المتوسط والطويل فإن تأثيره يقتصر في المستوى العام للأسعار فقط،

لذلك اقترحوا ضرورة تغيير عرض النقد بمعدل ثابت يساوي التغير الطويل الأجل في النمو الاقتصادي (ليلي، ٢٠١٤-٢٠١٥: ١٧). ومن الجدير بالذكر، أن عرض النقد يمثل المرآة العاكسة للاقتصاد الوطني بوصفه من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الذي يعكس صورة الوضع الاقتصادي في مرحلة زمنية معينة، إذ إن مكوناته تمثل صورة حقيقية لتطور الجهاز المصرفي والوعي المصرفي لدى الجمهور ودرجة التطور الذي تبلغه الأسواق النقدية والمالية، وتعد إدارة عرض النقد بوساطة السياسة النقدية من أولى الاهتمامات للبنك المركزي، فالتحكم في عرض النقد بشكل جيد يعني حفاظ البنك المركزي على مستويات مقبولة من الارتفاع بالمستوى العام للأسعار، والحفاظ على استقرار مستوى العملة المحلية وقوتها الشرائية اتجاه العملات الأخرى، وهذا كله سيعمل على زيادة الادخار، ثم زيادة الاستثمار، مما ينعكس إيجاباً في الناتج، ويحدث العكس إذا لم تكن إدارة عرض النقد جيدة (أديب، ٢٠١٧: ٧).

المحور الثاني: تحليل تطور قناة عرض النقد

والعوامل المؤثرة فيها في العراق للمدة

(٢٠١٧-٢٠٠٤)

شهدت السياسة النقدية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٤) تبديلاً جوهرياً في عملها، وذلك بعدما منح القانون رقم (٥٦) عام ٢٠٠٤ للبنك

آلية إنتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

المركزي الاستقلالية الكاملة للسلطة النقدية، وما رافقها من تطورات وأحداث اقتصادية وسياسية، ويبرز ذلك بأحداث السلطة تغيير في فلسفتها بوساطة القنوات الوسيطة للسياسة النقدية وأهمها عرض النقد، لذلك جاء هذا المحور للتركيز على تحليل تطور قناة عرض النقد والعوامل المؤثرة فيها في المدة (٢٠٠٤-٢٠١٧).

أولاً: تحليل تطور عرض النقد.

يعد عرض النقد واحداً من أهم المتغيرات النقدية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي في مرحلة زمنية معينة، فالتغيرات فيه قد تحدث تغيرات في المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، فضلاً عن الناتج المحلي الإجمالي، ويُعد التحكم في عرض النقد من أهم الوسائل التي تلجأ إليها السلطات النقدية للتأثير في مجريات النشاط الاقتصادي (عزمي، ٢٠١٢: ٤٢، ٦٣)، ففي العراق وبعد حصول البنك المركزي فيه على الإستقلالية بموجب قانون (٥٦) عام ٢٠٠٤، فإنه اتبع مجموعة من الإجراءات والتدابير لإدارة عرض النقد والتحكم به بما يحقق الإستقرار في الأسعار لضمان الوصول إلى نظام مالي سليم، إذ عمد إلى توجيه تلك الإجراءات نحو تعزيز الثقة بالعملة المحلية أولاً وبالجهاز المصرفي ثانياً، كمحاولة لتحجيم التسرب النقدي من المصارف بتقليل العملة المتداولة، فضلاً عن

إعطاء الحرية للمصارف في تحديد سعر الفائدة وممارسة نشاط التحويل الخارجي لغرض زيادة قدرتها الإيداعية والائتمانية (محمود ٢٠١٤، ٢٠٦)، وعبر التمعن في بيانات الجدول (١) الخاصة بحركة عرض النقد، يلاحظ أن عرض النقد (M2) ارتفع طيلة مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠١٧) باستثناء عام ٢٠١٥، إذ ارتفع تدريجياً من (١١٤٩٨١٤٨) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٨٩٢٩٤٥٤٥) مليون دينار عام ٢٠١٧ وبمعدلات نمو سنوية متقلبة بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، كان أدناها بنحو (٩-%) عام ٢٠١٥ وأعلىها (٤٣.٦%) عام ٢٠٠٦ ليلعب بذلك متوسط نمو سنوي في مدة البحث نفسها بنحو (١٨%)، نظراً للتغيرات في مكوناته، وبهذا كانت التقلبات في عرض النقد (M2) وبمعدل نمو بلغ نحو (٣.٥%) عام ٢٠١٤ بعد أن كان بمعدل نمو نحو (٢٧.٥%) عام ٢٠٠٥، تعود إلى التقلبات في مكونات عرض النقد إذ بلغ عرض النقد (M1) معدل نمو نحو (١٠.٥%) عام ٢٠١٤ بعد أن كان بمعدل نمو نحو (١٢.٣%) عام ٢٠٠٥، فضلاً عن التغيرات في أشباه النقود التي سجلت عام ٢٠١٤ معدل نمو بلغ نحو (٣٠.٥%) بعد أن كانت بمعدل نمو نحو (١٤١.٦%) عام ٢٠٠٥، وقد كانت معدلات نمو عرض النقد (M2) مرتفعة في السنوات (٢٠١٠-٢٠٠٥) بسبب زيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد، فضلاً

آلية إنتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

لتدريب وتطوير الأجهزة الامنية بسبب تردي الوضع الأمني (نبيل، ٢٠١٥: ١٢٤)، فضلاً عن استبدال العملة العراقية بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (٥٦) ورفع حجم الإحتياجات الأجنبية لدى البنك المركزي يقابله عملة عراقية من أجل المحافظة على إستقرار سعر صرف الدينار العراقي(نرمين، ٢٠١٥ :١٧).

عن زيادة عدد المصارف التجارية، بينما كانت منخفضة في السنوات (٢٠١١-٢٠١٤) بسبب تأخر إقرار الموازنة العامة، ويعزى سبب ذلك الارتفاع في عرض النقد (M2) في المدة (٢٠٠٤-٢٠١٤) إلى عدة عوامل أهمها الإنفتاح التجاري وزيادة كميات النفط المصدرة، والزيادة المستمرة في الإنفاق الجاري الحكومي ويمثله زيادة الرواتب لموظفي الدولة وزيادة الإنفاق الاستثماري، فضلاً عن الإنفاق العسكري

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

جدول (١)

تطور عرض النقد (M2) ومكوناته في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

القيمة: مليون دينار

النسبة: مئوية

السنة	صافي العملة في التداول	الودائع الجارية	عرض النقد M1	معدل النمو %	أشباه النقود	معدل النمو %	عرض النقد M2	معدل النمو %	شبه النقد M2	M1 / M2 %
2004	7162945	2985681	10148626	-	1349522	-	11498148	-	11.7	88.3
2005	9112837	2286288	11399125	12.3	3260225	141.6	14659350	27.5	22.2	77.8
2006	10968099	4491961	15460060	35.6	5590189	71.5	21050249	43.6	26.6	73.4
2007	14231700	7489467	21721167	40.5	5198829	-7.0	26919996	27.9	19.3	80.7
2008	18492502	9697432	28189934	29.8	6671993	28.3	34861927	29.5	19.1	80.9
2009	21775679	15524351	37300030	32.3	8055259	20.7	45355289	30.1	17.8	82.2
2010	24342192	27401297	51743489	38.7	8545679	6.1	60289168	32.9	14.2	85.8
2011	28287361	34186568	62473929	20.7	9593380	12.3	72067309	19.5	13.3	86.7
2012	30593647	33142224	63735871	2.0	11600257	20.9	75336128	4.5	15.4	84.6
2013	34995453	38835511	73830964	15.8	13695621	18.1	87526585	16.2	15.6	84.4
2014	36071593	36620855	72692448	-1.5	17874482	30.5	90566930	3.5	19.7	80.3
2015	34855256	30580169	65435425	-10	17003287	-4.9	82438712	-9.0	20.6	79.4
2016	42075230	28657797	70733027	8.1	17208826	1.2	87941853	6.7	19.6	80.4
2017	40343309	30818242	71161511	0.6	18133034	5.4	89294545	1.5	20.3	79.7
المتوسط				17.3		26.5		18.0	18.3	81.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية ، للسنوات (٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٥، ٢٠١٧).

عرض النقد (M1) سواءً من ناحية النمو السنوي وبمعدل نحو (١٠-%) عام ٢٠١٥ أم من ناحية الإسهام النسبي في (M2) وبفارق نحو (١) نقطة مئوية في العام المذكور نفسه، فضلاً

ومما تجدر الإشارة اليه، وتوافقاً مع مدة البحث، أن عرض النقد (M2) قد شهد انخفاضاً واضحاً عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤ وبمعدل نمو سالب بلغ نحو (٩- %)، نظراً لانخفاض

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

يعد صافي الموجودات الأجنبية* أحد أهم العوامل الرئيسية المؤثرة في عرض النقد، فالزيادة فيه يكون أثرها توسعياً في عرض النقد، وبالعكس عند انخفاضه، وبالنظر إلى الجدول (٢) الآتي، يتضح منه أن هناك معدلات نمو متذبذبة في صافي الموجودات الأجنبية في مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠١٧) ويمتوسط نمو سنوي بلغ نحو (٣.٩%)، تاركة أثرها التوسعي والانكماش في عرض النقد، ويعزى السبب في ذلك إلى تقلبات أسعار النفط العالمية ولاسيما أن العراق يعتمد على عائدات النفط في توفير العملات الصعبة التي تمثل الجزء الأهم في الموجودات الأجنبية .

عن الانخفاض الكبير في أشباه النقود من ناحية نموه ليسجل نمواً سلبياً بلغ نحو (٤.٩-%) عام ٢٠١٥ بعد أن كان نحو (٣٠.٥%) عام ٢٠١٤، وإن كانت قد سجلت تحسناً طفيفاً في إسهامها البالغ بفارق نحو أقل من (١) نقطة مئوية، ويعزى ذلك كله إلى تدهور الحياة الاقتصادية نتيجة الأزمة السياسية والحرب على الإرهاب، فضلاً عن تراجع أسعار النفط (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٥: ٣١)، وقد كان ارتفاع النمو السنوي لعرض النقد (M2) إلى نحو (١.٥%) عام ٢٠١٧ بعد أن بلغ نحو (٦.٧%) عام ٢٠١٦، ناتجاً عن زيادة عرض النقد الضيق (M1) للسنوات ذاتها وبمعدلات نمو بلغت نحو (٨.١%)، (٠.٦%) لكل منهما، فضلاً عن زيادة أشباه النقود للسنوات ذاتها وبمعدلات نمو بلغت نحو (١.٢%)، (٥.٤%) لكل منهما، ويمكن إيعاز ذلك إلى الاستقرار المالي والاقتصادي وارتفاع أسعار النفط عام ٢٠١٧ (التقارير الاقتصادية السنوية، ٢٠١٦: ٣١ ; ٢٠١٧: ١٩).

* يعبر صافي الموجودات الأجنبية عن صافي مجموع الذهب والعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي بعد إستبعاد الالتزامات بالعملات الأجنبية، وتعد الموجودات الأجنبية أحد أهم العوامل الرئيسية التي تؤثر في عرض النقد في جميع البلدان لاسيما البلدان النامية المصدرة للنفط التي تحتل التجارة الخارجية في إقتصاداتها أهمية كبرى ومنها العراق، ومن خلاله يمكن المحافظة على إستقرار قيمة العملة في الخارج (افتخار، ٢٠٠٧ : ٧٠-٧١).

ثانياً: العوامل المؤثرة في عرض النقد.

هناك مجموعة عوامل تؤثر في عرض النقد سيجري إستعراضها وتحليلها بحسب الآتي:

١- تحليل تطور صافي الموجودات الأجنبية.

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

جدول (٢)

تطور صافي الموجودات الأجنبية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٤)

المتوسط	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	السنة
٣.٩	٦.٤	-١٧.٣	-٢٣.٨	-٦.٧	١٦.٢	١٨.٨	١٦.٠	٩.٦	-٥.٩	٦٠.٧	٣٨٤.٣	-٤٠.٤	-٣.٥	-	صافي الموجودات الأجنبية (مليون دينار)
	٦٨٣٣٤٠٤٥	٦٤٢٠٣١٥٢	٧٧٥٩٠٤٦٣	١٠١٧٦٧٤٢٢	١٠٩١٠٨٤١٣	٩٣٨٨٣٧٦٠	٧٩٠١٩١٠١	٦٨١٣٩٣٤٧	٦٢١٤٢٩٤١	٦٦٠٤١٠٢١	٤١٠٨٨١٣٤	٨٤٨٣١٥٢	-٢٧٩٠٢٠٦	-٢٨٩١٦٥٣	معدل النمو %

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، للسنوات (٢٠١٧، ٢٠١٥، ٢٠١١، ٢٠٠٧).

سنوي بلغ نحو (١٦.٢%) تاركاً أثره التوسعي في عرض النقد، نتيجة زيادة الإيرادات النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، لكنه انخفض في السنوات (٢٠١٦، ٢٠١٥، ٢٠١٤) وبمعدلات نمو بلغت نحو (٦.٧%-)، (٢٣.٨%-)، (١٧.٣%-) لكل منهما، مما ترك أثراً انكماشياً واضحاً في عرض النقد ولاسيما عام ٢٠١٥، نظراً لانخفاض أسعار النفط العالمية في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ وإلى ما تعرض اليه البلد من التنظيم الإرهابي (داعش)، ولكن عاد صافي الموجودات الأجنبية إلى الارتفاع بقيمة (٦٨٣٣٤٠٤٥) مليون دينار عام ٢٠١٧ وبمعدل نمو بلغ نحو (٦.٤%)، مما انعكس أثره بشكل توسعي في عرض النقد، وقد تحققت هذه

فبعد أن كان صافي الموجودات الأجنبية بقيمة (٢٨٩١٦٥٣-) مليون دينار عام ٢٠٠٤ ازداد ليبلغ نحو (٦٦٠٤١٠٢١) مليون دينار عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو سنوي نحو (٦٠.٧%)، مما عكس أثره التوسعي في عرض النقد، نظراً لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وعودته إلى تصدير النفط، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٨: ٢٧-٢٩)، بعد ذلك انخفض إلى (٦٢١٤٢٩٤١) مليون دينار عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو بلغ نحو (٥.٩%-)، بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط مما أظهر أثره الانكماش في عرض النقد، ثم عاد مجدداً إلى الارتفاع ليسجل في عام ٢٠١٣ معدل نمو

آلية إنتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

الزيادة بسبب ارتفاع سعر النفط إلى (٤٩.٣) دولار للبرميل الواحد بعد إن كان (٣٦) دولار للبرميل الواحد عام ٢٠١٦ ولاسيما بعد تحقيق النصر للقوات العراقية على تنظيم داعش الإرهابي(التقارير الاقتصادية السنوية، ٢٠٠٩: ١٦-١٧؛ ٢٠١٣: ٢١-٢٢؛ ٢٠١٥: ٣٢؛ ٢٠١٧: ٢٠).

٢- تحليل تطور الائتمان المحلي.

يعد الائتمان المحلي* عاملاً آخر يؤثر في عرض النقد، إذ إن الارتفاع في الائتمان يظهر الأثر التوسعي في عرض النقد وبالعكس، ومن أجل معرفة الدور الذي يؤديه الائتمان المحلي في عرض النقد، بالإمكان ملاحظة البيانات الواردة في الجدول (٣)، ومنها يتضح أنها نمت في مدة البحث (٢٠١٧-٢٠٠٤) بمتوسط نمو سنوي بلغ نحو (٢١.٤%)، فبعد أن بلغت نحو

* الائتمان المحلي: يعد الائتمان المحلي عامل آخر مهم يؤثر في عرض النقد، وهو يضم ديون القطاعين العام والخاص، فديون القطاع العام يتكون الجانب الأعظم منها من الإقتراض من السوق النقدية عبر وسائل الدين المعروفة بحالات الخزينة في معظمها في الفترة القصيرة والسندات الحكومية في الفترات الطويلة والتسهيلات الإئتمانية التي تحصل عليها الحكومة، أما ديون القطاع الخاص وهي تمثل القروض والسلف كافة التي يمنحها الجهاز المصرفي إلى القطاع الخاص(حسن، ٢٠١٥: ٦٥-٦٧).

(٦٥٤٢٩٤١) مليون دينار عام ٢٠٠٤ ازدادت إلى (٧١٥١٧٠٥٦) مليون دينار عام ٢٠١٧، ولدى التمعن في بيانات الجدول نفسه يتضح أيضاً أن هناك آثاراً توسعية وانكماشية للائتمان المحلي ناتجة عن التقلبات في ديون القطاعين العام والخاص، فقد أظهر الائتمان المحلي أثره التوسعي في عرض النقد في السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧) على أثر ارتفاع ديون القطاعين العام والخاص، نظراً للتوجه نحو القروض الاستثمارية، ولكنه انخفض في عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو بلغ نحو (١.٩-%)، بسبب انخفاض ديون القطاع العام إلى (٦٨٠٧١٦٣) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ نحو (١٦.٣-%) التي تركت أثراً انكماشياً يفوق الأثر التوسعي لديون القطاع الخاص التي سجلت معدل نمو بلغ نحو (٣٢.٣%)، نظراً لاتباع البنك المركزي سياسة انكماشية برفع أسعار الفائدة على القروض، ولهذا الانخفاض أثر انكماشى في عرض النقد، وبعد عام ٢٠٠٩ ارتفع الائتمان المحلي إلى أن بلغ نحو (٣٥٥٢٠٨٧٧) مليون دينار عام ٢٠١٢ وبمعدل نمو بلغ نحو (٢٥.٦%)، على أثر ارتفاع ديون القطاعين العام والخاص، بسبب ارتفاع أسعار النفط واتباع البنك المركزي سياسة توسعية بخفض أسعار الفائدة على القروض، وهذا انعكس بأثر توسعي في عرض النقد.

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

جدول (٣)

تطور الائتمان الممنوح للقطاع العام والقطاع الخاص في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

القيمة: مليون دينار

النسبة: مئوية

السنة	الائتمان الممنوح للقطاع العام	معدل النمو %	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	معدل النمو %	إجمالي الائتمان الممنوح	معدل النمو %
2004	5732338	-	810603	-	6542941	-
2005	6381243	11.3	1581696	95.1	7962939	21.7
2006	7535417	18.1	2640453	66.9	10175870	27.8
2007	8135989	8.0	3442425	30.4	11578414	13.8
2008	6807163	-16.3	4553683	32.3	11360846	-1.9
2009	7367466	8.2	5290727	16.2	12658193	11.4
2010	12278004	66.7	9413153	77.9	21691157	71.4
2011	15280982	24.5	12994125	38.0	28275107	30.4
2012	14750252	-3.5	20770625	59.8	35520877	25.6
2013	11855657	-19.6	23574328	13.5	35429985	-0.3
2014	15896096	34.1	25473992	8.1	41370088	16.8
2015	28412913	78.7	26444157	3.8	54857070	32.6
2016	40788242	43.6	26616637	0.7	67404879	22.9
2017	43707392	7.2	27809664	4.5	71517056	6.1
المتوسط	٢٠٠١		٣٤.٤		٢١.٤	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، للسنوات (٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٥، ٢٠١٧).

٢٠١٧ على أثر ارتفاع ديون القطاع العام والخاص، ويرجع سبب ذلك الارتفاع إلى استمرار البنك المركزي باتباع سياسة توسعية، مما ترك أثراً توسعياً في عرض النقد.

ثم انخفض عام ٢٠١٣ بمعدل نمو بلغ نحو (٠.٣%-) نتيجة انخفاض ديون القطاع العام بمعدل نمو بلغ نحو (١٩.٦%-) التي كان أثرها الانكماشية يفوق الأثر التوسعي لديون القطاع الخاص إذ بلغت معدل نمو بنحو (١٣.٥%)، بعد ذلك عاد الائتمان المحلي إلى الارتفاع مجدداً ليبلغ معدل نمو بنحو (٦.١%) عام

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

٣- تحليل تطور صافي البنود الأخرى. انخفاضه يعني زيادة في عرض النقد وبالعكس، ويمثل صافي البنود الأخرى * أحد العوامل التي تؤثر في عرض النقد باتجاه عكسي، أي أن

* صافي البنود الأخرى: ويشمل كلاً من رأس المال المدفوع والاحتياطيات لدى كل من البنك المركزي والمصارف التجارية، ويؤثر في عرض النقود باتجاه عكسي، أي إن زيادة رؤوس الأموال المدفوعة والاحتياطيات المصرفية تعني استقطاع جزء من النقود المتداولة، بينما انخفاضه يعني ضخ نقد إضافي إلى التداول، فضلاً عن صافي الأصول الأخرى التي تمثل الفرق بين الأصول الأخرى والمطلوبات الأخرى لدى الجهاز المصرفي (افتخار، مصدر سابق: ٧٧).

جدول (٤)

تطور صافي البنود الأخرى في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

النسبة: مئوية القيمة: مليون دينار

السنة	صافي الأصول الأخرى	معدل النمو %	رأس المال والإحتياطيات	معدل النمو %	المجموع	معدل النمو %
2004	11842491	-	219278	-	12061769	-
2005	14782290	24.8	2608599	1089.6	17390889	44.2
2006	16912282	14.4	-524263	-120.1	16388019	-5.8
2007	5255675	-68.9	-11633327	2119.0	6377652	-61.1
2008	-6910944	-231.5	-5928753	-49.0	-12839697	-301.3
2009	751622	-110.9	-6726178	13.5	-5974556	-53.5
2010	-2638739	-451.1	-6456665	-4.0	-9095404	52.2
2011	1573736	-159.6	-9338772	44.6	-7765036	-14.6
2012	-1696274	-207.8	-14379095	54.0	-16075369	107.0
2013	-1037030	-38.9	-19497202	35.6	-20534232	27.7
2014	5577321	-637.8	-19737249	1.2	-14159928	-31.0
2015	4734175	-15.1	-20153241	2.1	-15419066	8.9
2016	6928439	46.3	-22878156	13.5	-15949717	3.4
2017	7874412	13.7	29882347	30.6	-22007935	38.0
المتوسط		-١٤٠.٢		٢٤٨.٥		-١٤.٣

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الإحصائية السنوية، للسنوات (٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٥، ٢٠١٧).

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

إذ يتضح أن معدلات نموه كانت متقلبة في مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠١٧)، إذ بلغت أدناها نحو (٣٠.٣- %) عام ٢٠٠٨، وبلغت أعلاها نحو (١٠.٧ %) عام ٢٠١٢ وبمتوسط نمو سنوي للمدة كلها بنحو (١٤.٣- %) ، فقد ارتفع صافي البنود الأخرى من (١٢٠٦١٧٦٩) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (١٧٣٩٠٨٨٩) مليون دينار عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو بلغ نحو (٤٤.٢ %)، نتيجة ارتفاع كل من رأس المال والاحتياطيات وصافي الأصول الأخرى مسجلاً معدل نمو (١٠.٨٩.٦ %)، (٢٤.٨ %) لكل منهما عام ٢٠٠٥، مما ترك أثره الانكماش في عرض النقد، بعد ذلك انخفض إلى أن بلغ معدل نمو نحو (٣٠.٣- %) عام ٢٠٠٨، نظراً لانخفاض صافي الأصول الأخرى بمعدل نمو نحو (٢٣.١.٥- %) الذي كان أثره التوسعي يفوق الأثر الانكماش في لرأس المال والاحتياطيات الذي بلغ معدل نمو نحو (٤٩- %)، مما انعكس ذلك في إظهار الأثر التوسعي لصافي البنود في عرض النقد، لكنه ارتفع عام ٢٠٠٩ بمعدل نمو بلغ نحو (٥٣.٥- %) على أثر ارتفاع صافي الأصول الأخرى بمعدل نمو بلغ نحو (١١٠.٩- %) الذي تفوق أثره الانكماش على الأثر التوسعي لرأس المال والاحتياطيات بمعدل نمو بلغ نحو (١٣.٥ %)، مما أظهر الأثر الانكماش في عرض النقد، ثم انخفض في المدة (٢٠١٠-٢٠١٧) تاركاً أثره التوسعي في

عرض النقد، بتفوق أثر رأس المال والاحتياطيات على أثر صافي الأصول الأخرى عدا السنوات (٢٠١١، ٢٠١٤) التي ارتفع فيها وعكس أثره الانكماش في عرض النقد، بتفوق أثر صافي الأصول الأخرى على أثر رأس المال والاحتياطيات، ويمكن إيعاز سبب تلك التقلبات في صافي البنود الأخرى إلى التقلبات في الإيرادات النفطية والظروف الأمنية والمالية التي يمر بها البلد.

المحور الثالث: تحليل النمو الاقتصادي وعلاقته بعرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

أولاً: تحليل تطور النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي).

يمثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مجموع قيم السلع والخدمات النهائية بإختلاف أنواعها التي تنتج في بلد ما محلياً في مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة (باسم، ٢٠١٧: ٢٨٢)، أو هو مجموع القيم المضافة الإجمالية التي تقوم الفروع المختلفة في النشاط الاقتصادي بتحقيقها في مدة زمنية معينة عادةً ما تكون سنة، أي قيم جميع السلع والخدمات النهائية السوقية التي سيتم إنتاجها في الاقتصاد، إذ يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مدى تطور ونمو مستوى الاقتصاد القومي، وهو أكثر مؤشر وضوحاً في التعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي، فأياً تطور بالناتج سينعكس على تطور الدخل القومي، ومن ثم يؤدي إلى تحسين مستوى رفاهية الفرد الاجتماعية (جليل،

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

٢٠١٥ : ١٤). ومن الجدير بالذكر، يعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أحد أهم مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي للبلد، وأكثر المعايير شمولية لبيان مجمل إنتاج البلد لكافة السلع والخدمات، فضلاً عن معرفة مواطن الضعف في هيكله وإمكانية معالجتها، فالاقتصاد العراقي بقى يعاني لسنوات طويلة من اختلالات عميقة بسبب اعتماده الكبير على القطاع النفطي، وهذا جعله الأكثر انكشافاً على العالم الخارجي وعدم استطاعته من الاعتماد على نفسه (ثامر، ٢٠١٧ : ٤٧). ولدى إمعان النظر في بيانات الجدول (٥) الآتي، يتضح أن معدلات نمو الناتج بالأسعار الجارية أم بالأسعار الثابتة كانت متقلبة نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تعرض لها العراق في مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠١٧)، إذ ارتفع الناتج بالأسعار الجارية من (٥٣٢٣٥٣٥٩) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٢٢٥٩٩٥١٧٩) مليون دينار عام ٢٠١٧ محققاً معدلات نمو سنوية متقلبة كان أدناها عام ٢٠١٥ والبالغ نحو (٢٥-%) وأعلىها عام ٢٠٠٥ والبالغ نحو (٣٧.٦%)، وعند مقارنة ذلك بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧ يكشف وبوضوح آثار التضخم التي صاحبت الاقتصاد الوطني في بداية مدة البحث، إذ ارتفع النمو بالأسعار الثابتة من (١٠١٨٤٥٢٦٢) مليون دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٢٠١٥٢٨٢١٥) مليون دينار عام ٢٠١٧

محققاً متوسط نمو سنوي في المدة نفسها بنحو (٥.٥%)، وهو أقل من متوسط النمو بالأسعار الجارية والبالغ نحو (١٣.٦%)، ومن أجل دقة التحليل سيجري تحليل بيانات الناتج بالأسعار الثابتة. واستناداً إلى بيانات الجدول (٥) نفسه، يتضح ارتفاع معدل نمو الناتج إلى (٨.٢%) عام ٢٠٠٨ بعد أن كان بنحو (٢.١%) عام ٢٠٠٥، على الرغم من أن القطاعات الاقتصادية ظلت تعاني من التدهور نتيجة الوضع الأمني المتردي في السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٦)، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى إصدار العملة الجديدة في (٢٠٠٣/١١/١٥) واستقلالية البنك المركزي في (٤/١٠/٢٠٠٤)، فضلاً عن ارتفاع متفاوت لنسب إسهام جميع القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع النفطي (عدا القطاع الزراعي)، إذ ارتفعت عائدات النفط الخام بسبب الارتفاع في أسعار النفط وكميات النفط المصدرة، فضلاً عن التحسن النسبي في الوضع الأمني والاقتصادي للبلد في السنوات (٢٠٠٧، ٢٠٠٨)، واستمر الناتج بالارتفاع ولكن بتراجع في معدل نموه بنحو (٣.٤%) عام ٢٠٠٩ على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في انخفاض أسعار النفط ومن ثم انخفاض العوائد النفطية (التقارير الاقتصادية السنوية، ٢٠٠٣ : ١٢ ; ٢٠٠٥ : ٢ ; ٢٠٠٧ : ٣ ; ٢٠٠٨ : ١٨ ; ٢٠٠٩ : ٧).

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

جدول (٥)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٤)

القيمة: مليون دينار

النسبة: مئوية

السنة	GDP بالأسعار الجارية	معدل النمو %	*الرقم القياسي لأسعار المستهلك ٢٠٠٧=١٠٠	معدل التضخم %	GDP بالأسعار الثابتة ٢٠٠٧ = ١٠٠	معدل النمو %
2004	53235359	-	36.4	-	101845262	-
2005	73253359	37.6	49.9	37.1	103973180	2.1
2006	95587955	30.5	76.4	53.1	109843734	5.6
2007	111455813	16.6	100	30.9	111455813	1.5
2008	157026062	40.9	112.7	12.7	120626517	8.2
2009	130643200	-16.8	122.1	8.3	124702848	3.4
2010	162064566	24.1	125.1	2.5	132687028	6.4
2011	217327107	34.1	132.1	5.6	142700217	7.5
2012	254225491	17.0	140.1	6.1	162587533	13.9
2013	273587529	7.6	142.7	1.9	174990175	7.6
٢٠١٤	266420385	-2.6	145.9	2.2	175335399	0.2
2015	199715700	-25.0	148.0	1.4	182051373	3.8
2016	203869832	2.1	148.7	0.5	199476600	9.6
2017	225995179	10.9	١٤٨.٩	0.1	201528215	1.0
المتوسط		١٣.٦				5.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، للسنوات (٢٠١٧، ٢٠١١، ٢٠١٠، ٢٠٠٧).

٢- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي لسنوات مختلفة.

٣- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية ، الارقام القياسية للسنوات (٢٠١٧، ٢٠١٥، ٢٠١٣، ٢٠١١، ٢٠٠٧).

٤- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأرقام القياسية، نشرات مختلفة.

*الأرقام القياسية لأسعار المستهلك تم توحيدها بسنة اساس ٢٠٠٧، وفق المعادلة الآتية :

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

الرقم القياسي للسنة الجديدة = { الرقم القياسي للسنة السابقة * (معدل التضخم للسنة الجديدة + ١٠٠) / ١٠٠ } .
- إن إختيار عام (٢٠٠٧) كأساس للرقم القياسي بإعتباره العام الذي جرى فيه المسح الإجتماعي والاقتصادي للأسر العراقية، كما إنه يمثل المدة التي أعقبت ٢٠٠٣، وما شهدته من تغيرات في المستوى المعاشي للأسرة، وهيكلية الإنفاق الاستهلاكي العائلي، والوضع الاقتصادي في البلاد بشكل عام.

وبعد هذا التلكؤ في معدل النمو واصل الناتج ارتفاعه بمعدلات نمو متزايدة في السنوات (٢٠١٠-٢٠١٢) إذ بلغ عام ٢٠١٢ معدل نمو نحو (١٣.٩%)، ويعود هذا التعافي في الناتج بالأسعار الثابتة لهذه السنوات إلى ارتفاع الأسعار النفطية في السوق العالمية وتراجع معدلات التضخم (التقارير الاقتصادية السنوية، ٢٠١٠: ٩؛ ٢٠١١: ٩؛ ٢٠١٢: ٩-١٠)، ثم واصل الناتج ارتفاعه بمعدلات نمو منخفضة إلى أن بلغ نحو (٠.٢%) نهاية عام ٢٠١٤ نظراً لتراجع أسعار النفط في عام ٢٠١٣ واستمرارها بهذا التراجع وبشكل حاد في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية المتردية وزيادة النفقات العسكرية بسبب الحرب على الإرهاب، فضلاً عن تقاوم أزمة النازحين من المحافظات التي يسيطر عليها التنظيم الإرهابي (داعش)، الذي ألحق الضرر بالاقتصاد غير النفطي بوساطة تدمير البنى التحتية والأصول، وأيضاً تعطيل الحركة التجارية وتدهور ثقة المستثمرين، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي يعاني منها العراق بالحرب مع (تنظيم داعش الإرهابي) وتراجع أسعار النفط في المدة (٢٠١٣-٢٠١٦)، لكن

الاقتصاد العراقي شهد بعد عام ٢٠١٤ تطوراً في الناتج بالأسعار الثابتة إلى إن بلغ معدل نموه نحو (٩.٦%) عام ٢٠١٦، نظراً لتراجع معدل التضخم وزيادة كميات النفط المصدرة إلى (٣.٣) مليون برميل يومياً عام ٢٠١٦ بعدما أن كانت (٣) مليون برميل يومياً عام ٢٠١٥، وواصل النمو الاقتصادي ارتفاعه بنسبة (١%) عام ٢٠١٧ على أثر ارتفاع أسعار النفط هذا العام، إذ أصبح سعر البرميل (٤٩.٣) دولار مقارنة بـ (٣٦) دولار عام ٢٠١٦، وقد حافظ معدل التصدير اليومي للنفط في السنوات (٢٠١٦، ٢٠١٧) على مستواه نفسه البالغ (٣.٣) مليون برميل يومياً (التقارير الاقتصادية السنوية، ٢٠١٣: ١٠-١٤؛ ٢٠١٤: ١٥-١٧؛ ٢٠١٥: ١٦-١٧؛ ٢٠١٦: ١٧؛ ٢٠١٧: ١٠).

ثانياً: تحليل العلاقة بين عرض النقد والنمو الاقتصادي.

شهد العراق في مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠١٧) تغيرات كثيرة وأهمها التغير السياسي والاقتصادي المتمثل برفع العقوبات الاقتصادية عن البلد وعودته إلى تصدير النفط الخام لبلدان العالم الأخرى، إذ أثرت هذه التغيرات بشكل إيجابي في

آلية إنتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

زيادة حجم الإيرادات ولاسيما الإيرادات النفطية،
الاقتصادي(احمد، ٢٠١٠: ٣٥٠)، وهذا ما
وتنتمسه في بيانات الجدول (٦) الآتي.
زيادة الموجودات الأجنبية التي أدت إلى زيادة
عرض النقد مما أظهر أثره الإيجابي في النمو

جدول (٦)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وعرض النقد (M2) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)

السنة	GDP بالأسعار الثابتة ٢٠٠٧ = ١٠٠	معدل النمو %	عرض النقد (M2)	معدل النمو %	القيمة: مليون دينار	النسبة: مئوية
2004	101845262	-	11498148	-		
2005	103973180	2.1	14659350	27.5		
2006	109843734	5.6	21050249	43.6		
2007	111455813	1.5	26919996	27.9		
2008	120626517	8.2	34861927	29.5		
2009	124702848	3.4	45355289	30.1		
2010	132687028	6.4	60289168	32.9		
2011	142700217	7.5	72067309	19.5		
2012	162587533	13.9	75336128	4.5		
2013	174990175	7.6	87526585	16.2		
2014	175335399	0.2	90566930	3.5		
2015	182051373	3.8	82438712	-9.0		
2016	199476600	9.6	87941853	6.7		
2017	201528215	1.0	89294545	1.5		
المتوسط		5.5		18.0		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

١- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والإبحاث ، النشرات الإحصائية السنوية ، للسنوات (٢٠٠٧، ٢٠١١، ٢٠١٥، ٢٠١٧).

٢- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة.

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

إذ يتضح من الجدول (٦) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في المدة كلها (٢٠٠٤-٢٠١٧) تزايد بشكل مستمر ولكن بمعدلات نمو متقلبة نظراً للتقلب في أسعار النفط، فقد بلغ معدل نموه نحو (١%) عام ٢٠١٧، بعدما كان بمعدل نمو نحو (٢.١%) عام ٢٠٠٥، على أثر الزيادة في عرض النقد الذي ظهر أثره وبشكل واضح في زيادة الناتج بالأسعار الثابتة، فقد ازداد عرض النقد بمعدلات نمو متباينة إلى أن بلغ (١.٥%) عام ٢٠١٧ بعدما أن كان بمعدل نمو بلغ نحو (٢٧.٥%) عام ٢٠٠٥، وهذا التباين سببه محاولة السياسة النقدية السيطرة على نمو المعروض من النقود من أجل التأثير بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد فإن بيانات الجدول (٦) نفسه تكشف طبيعة العلاقة بين عرض النقد ((M2 والنمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فيتضح أنه لما كان عرض النقد (M2) يزداد بمعدل نمو بلغ نحو (٤٣.٦%) عام ٢٠٠٦ ازداد معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة إلى (٥.٦%) عام ٢٠٠٦ مقارنة مع معدل نموه عام ٢٠٠٥ البالغ نحو (٢.١%) أي بفارق زيادة نحو (٣.٥%) نقطة مئوية، وأن انخفاض عرض النقد (M2) عام ٢٠٠٧ وارتفاعه عام ٢٠٠٨ رافقه انخفاض معدل نمو الناتج عام ٢٠٠٧ وارتفاعه ٢٠٠٨، وقد فسرت هذه البيانات منطوق النظرية

الاقتصادية الذي يشير إلى العلاقة الطردية بين عرض النقد والناتج، لكن عام ٢٠٠٩ أكد تحول العلاقة من التناسب الطردي إلى التناسب العكسي، إذ ازداد عرض النقد (M2) بمعدل نمو بلغ نحو (٣٠.١%) مقارنة مع معدل نموه عام ٢٠٠٨ البالغ نحو (٢٩.٥%) على أثر زيادة الوعي المصرفي لدى الأفراد، في حين انخفض معدل نمو الناتج إلى (٣.٤%) في العام نفسه مقارنة مع معدل نموه عام ٢٠٠٨ البالغ نحو (٨.٢%) أي بفارق (٤.٨%) نقطة مئوية، نظراً للأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ التي أظهرت أثرها بشكل سلبي في أسعار النفط، بينما عادت العلاقة الطردية بينهما في عام ٢٠١٠ بسبب ارتفاع أسعار النفط واستمرار السلطة النقدية في سياستها التوسعية بزيادة عرض النقد الذي يعمل على انخفاض سعر الفائدة، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وأصبحت العلاقة عكسية بينهما في السنوات (٢٠١١، ٢٠١٢)، فقد سجل عرض النقد (M2) معدلات نمو منخفضة بلغت نحو (١٩.٥% ، ٤.٥%) على التوالي بسبب تأخر إقرار الموازنة، بينما سجل الناتج معدلات نمو مرتفعة للسنوات ذاتها بلغت نحو (٧.٥% ، ١٣.٩%) على التوالي، نظراً لاستمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية، وفي عام ٢٠١٣ استمرت العلاقة العكسية ولكن ازداد معدل نمو عرض النقد إذ بلغ نحو (١٦.٢%)

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات.

١. تعد السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية التي لها دوراً رئيساً في التأثير في النشاط الاقتصادي بوساطة قنواتها الوسيطة الرئيسية (قناة عرض النقد)، وأن كانت تختلف في درجة تأثيرها نظراً لتباين مستويات التطور الاقتصادي من بلد لآخر، فضلاً عن اعتماد فاعليتها على طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية واستقرارها ومدى توفر أنظمة الحكم الديمقراطية ومؤسساته التي تدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي والنقدي.

٢. تستحوذ قضية النمو الاقتصادي على فكر معظم الاقتصاديين، إذ إنها تبحث في كفاءة استعمال الموارد المتاحة التي تؤدي إلى نمو الناتج.

٣. شهدت مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠١٧) اتجاهاً تصاعدياً في عرض النقد (M2) باستثناء عام ٢٠١٥ الذي انخفض فيه عرض النقد على أثر تدهور الحياة الاقتصادية نتيجة الحرب مع تنظيم داعش الإرهابي والأزمة السياسية وانخفاض أسعار النفط العالمية، وقد كانت حركة العوامل المؤثرة في عرض النقد (M2) متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض وأن الأثر التوسعي لها كان متوقفاً على الأثر الانكماشى نظراً لارتفاع صافي الموجودات الأجنبية التي تشكل العامل المؤثر الأهم في عرض النقد.

نظراً لزيادة صافي الموجودات الأجنبية، قابله انخفاض في معدل نمو الناتج للعام نفسه ليبلغ نحو (٧.٦%) على أثر انخفاض أسعار النفط، معاودة بعد ذلك العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي إلى التناسب الطردي في السنوات (٢٠١٤-٢٠١٧) باستثناء عام ٢٠١٥ الذي انعكست فيه العلاقة إلى التناسب العكسي نظراً لانخفاض معدل نمو عرض النقد إذ بلغ نحو (٩-%) على أثر التراجع الحاد لأسعار النفط في الأسواق العالمية في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، وانخفاض صافي الموجودات الأجنبية، وإلى ما تعرضت إليه البلاد من تنظيم إرهابي (داعش)، وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد بشكل عام، قابله ارتفاع في معدل نمو الناتج إذ بلغ نحو (٣.٨%) في العام ذاته بعد أن كان بنحو (٠.٢%) عام ٢٠١٤ على أثر انخفاض معدل التضخم.

ويستنتج من ذلك كله، أن هناك علاقة طردية واضحة بين التغيرات في عرض النقد ونموه من جهة، وبين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ونموه من جهة أخرى طيلة مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠١٧) تتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية، باستثناء بعض السنوات للأسباب المشار إليها آنفاً.

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

من التناقض في اتجاهات السياسات الاقتصادية.

٣. ضرورة زيادة فاعلية السياسة النقدية وتمكين البنك المركزي العراقي من أجل التأثير بشكل أكبر في تغيرات عرض النقد، وهذا يجري بتقليص العملة المتداولة وزيادة الودائع الجارية بوساطة تشجيع التعامل بالحسابات الجارية وتوسيع قاعدة العادات المصرفية وزيادة عدد المصارف، فضلاً عن ضرورة قيام السلطة النقدية بربط زيادة نمو معدل عرض النقد بزيادة نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يحد من الضغوط التضخمية ويؤدي إلى المحافظة على الاستقرار النقدي وخلق بيئة مؤاتية للنشاطات الاقتصادية وهذا يعزز من النمو الاقتصادي.

٤. عدم الاتكال بشكل رئيس على قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لكي لا يتأثر الاقتصاد العراقي في حالة حدوث أي تقلبات في أسعار النفط، فلا بد من الاستفادة من العوائد المالية الكبيرة الناتجة من الإيرادات النفطية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية ولاسيما الصناعة والزراعة من أجل معالجة الاختلالات الاقتصادية وزيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يتطلب أن تحرص السلطات الحكومية على التوجه بصورة واقعية إلى سياسات التنويع الاقتصادي.

٤. اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل رئيس على الإيرادات النفطية مما انعكس بدوره في توجيه الأهداف العامة للسياسة النقدية، لكن تلك الإيرادات المالية الريعانية كانت عرضة للصدمات الخارجية وانعكاسها سلباً على النشاط الاقتصادي ووضوح ذلك في تقلبات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٥- وبشكل عام، وأخيراً وليس آخراً، ثبت صحة ما جاءت به فرضية البحث.

ثانياً: التوصيات.

في ضوء ما تم التوصل إليه من إستنتاجات، فإنه يمكن للباحث تقديم جملة من التوصيات وأهمها ما يأتي:

١. لابد من الحفاظ على إنجازات السياسة النقدية من ما حققته من رفع لقيمة العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى والسيطرة على معدلات التضخم، ولا بد من استمرار استقلالية البنك المركزي من أجل إعطائه الحق والحرية في مراقبة المصارف التجارية ووضع خطة لعملية الائتمان لتوجيه القروض نحو المشاريع الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية الحقيقية من أجل تفعيل النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

٢. ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى ومنها السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف المنشودة والحد

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية.

٨. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الاجمالي لسنوات مختلفة.
٩. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الارقام القياسية، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات مختلفة.
١٠. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧).
١١. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، للسنوات (٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧).
١٢. الحسناوي، كريم مهدي، ١٩٨٧، الاقتصاد الدولي، (مطبعة التعليم العالي، بغداد).
- ١٣- حمزة، حسن كريم، ٢٠١٥، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٩، العدد ٣٥.
١٤. الخيكاني، نزار كاظم، وحيدر يونس الموسوي، ٢٠١٥، السياسات الاقتصادية، الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ط٢، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع).
١٥. الخطيب، فاروق بن صالح، وعبد العزيز بن حمد دياب، ربيع الاول ١٤٣٥هـ ، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية.
- ١- بوعتروس، عبد الحق، ومحمد دهان، ٢٠٠٩، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الخامس.
- ٢- بن عزة، محمد، تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤ ، ٢٠١٣، ابحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف ١.
٣. بقبق، ليلي اسمهان، ٢٠١٤-٢٠١٥، الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقات، دراسة قياسية، اطروحة دكتوراه (منشورة)، (الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان).
٤. جوارثيني، جيمس، وريجار استروب، ١٩٩٩، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن، و د. عبد العظيم محمد ، (الرياض : دار المريخ).
٥. الجنابي، نبيل مهدي، ٢٠١٥ العلاقة السببية بين التغير في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢) مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٣ .
٦. جراح، نعيم صباح، ٢٠١٦، دور متغيرات الاقتصاد الكلي في تحديد سعر الفائدة لدول الاتحاد الاوربي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد ١١، العدد ٤٢.
- ٧- جياس، محمد عبد الواحد، عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه ودور البنك المركزي العراقي في السيطرة عليه، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة بغداد، المجلد ٢٢، العدد ٩٣.

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

١٦. الدليمي، عوض فاضل إسماعيل ، ١٩٩٠، النقود والبنوك، (الموصل: دار الحكمة للطباعة والنشر).
١٧. الخيكاني، نزار كاظم صباح علي، ٢٠٠٨، امكانات السياستين النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، (دراسة حالة - مصر، اليابان)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الكوفة.
١٨. الدعيمي، عباس كاظم، ٢٠١٠، السياسات النقدية والمالية، ط١، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع).
١٩. داود، حسام، وآخرون، ٢٠٠٠، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط١، (دار المسيرة للنشر والتوزيع).
٢٠. رزق، ميرندا زغلول، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، النقود والبنوك، جامعة بنها، كلية التجارة .
٢١. رسن، سالم عبد الحسن رسن، ٢٠٠٠، المداخل الاساسية للتنمية الاقتصادية، ط١ ، (ليبيا: دار الكتب الوطنية).
٢٢. الراوي، أحمد عمر، ٢٠١٠، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد.
٢٣. الرفاعي، افتخار محمد مناحي، ٢٠٠٧، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها ، مع إشارة تطبيقية للعراق ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد .
٢٤. السيد علي، عبد المنعم، ونزار سعد الدين العيسى، ٢٠٠٤، النقود والمصارف والاسواق المالية، ط١، (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع).
٢٥. سيجل، باري، ١٩٨٧، النقود والبنوك والاقتصاد- وجهة نظر النقديين، ترجمة د. طه عبدالله منصور، و د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، (الرياض: دار المريخ للنشر).
٢٦. الشاذلي، احمد شفيق، ٢٠١٧، قنوات انتقال اثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، صندوق النقد الدولي، العدد ٣٩ أكتوبر.
٢٧. شندي، اديب قاسم، ٢٠١٧، اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصادية للمدة (١٩٩١-٢٠١٤)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد ٢٥.
٢٨. طالب، دليلة، ٢٠١٥، قياس اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٢)، ملفات الابحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد ٤، الجزء الثاني .
٢٩. علي، احمد شعبان محمد، ٢٠١٣، السياسات النقدية والمصرفية، دار التعليم العالي .
٣٠. علي، صاري، ٢٠١٤، السياسة النقدية غير التقليدية الادوات والاهداف، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد ٤.
٣١. عوض، عزمي وصفي، ٢٠١٢، تقديرات عرض النقد في فلسطين، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٠، العدد ١.
٣٢. عبيد، باسم خميس، ٢٠١٧، تقدير وتحليل العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد، المجلد ٢٣ ، العدد ٩٦ .
٣٣. عبد الرحيم، ثريا، ٢٠٠٧، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم، دراسة تحليلية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٣، العدد ٤٨.
٣٤. الغالبي، عبد الحسين جليل، ٢٠١٥، الصيرفة المركزية النظرية والسياسات، ط١ .
٣٥. غفران، نرمين معروف، ٢٠١٥، تأثير تغيرات عرض النقود وسرعة دورنها على معدلات التضخم في العراق خلال المدة (١٩٩١-٢٠١٣)، مجلة دنانير، العدد ٧.

آلية انتقال أثر عرض النقد بوصفها قناة وسيطة إلى النمو الاقتصادي

٣٦. غيدان، جليل كامل، ٢٠١٥، اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٢)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد ١٧ .
٣٧. الفتلاوي، كامل علاوي كاظم، ٢٠١٦، العلاقة السببية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٣، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٣، العدد ٤٠ .
٣٨. فرحان، سعدون حسين فرحان، ٢٠١٤، الاستقرار النقدي وأثره في النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٤، العدد ٢. ثانياً: المصادر الأجنبية.
- 1-Alina-Petronela HALLER, Issue 1/2012, Concepts of Economic Growth and Developmen. Challenges of Crisis and Knowledge, Vol. 15.
- 2-BAKARE, A. S. 2011, An empirical study of the determinants of money supply growth and its effects on inflation rate in Nigeria. Journal of Research in International Business and Management.
- 3-Cauvery and Others, 2009, Money Economics, India, S- Chand and Company Ltd
- 4-EVANS, Anthony J. 1993, An introduction to macroeconomic policy. ٤
- 5-Eli Shapiro and Others, 1968, Money and Banking, 5th Edition, USA, Dryden press.
- 6- Frederic S. Mishkin ,1992, the Economics of money, Banking and
٣٩. كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، (دمشق ١٢ نيسان-٢٠١١).
٤٠. كاظم، ثامر عبد العالي، ٢٠١٧، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلباته واصلاحه، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٧، العدد ١ .
٤١. ماير، توماس، وآخرون، ٢٠٠٢، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة د. السيد أحمد عبد الخالق، (الرياض: دار المريخ للنشر).
٤٢. ناصف، ايمان عطية، ٢٠٠٧، مبادئ الاقتصاد الكلي، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر).
- financial markets , 3ed, U.S.A , Harper Collins publishers.
- 7-Ing. Vendula Hynkova, macroeconomics- Monetary policy, 13th
- 8-John Sloman, 2000, Economics, 4th Edition, UK, Pearson Education Ltd..
- 9 -LAIDLER, David, 1999 et al. The quantity of money and monetary policy. Bank of Canada.
- 10-Michael Parkin, 2012, Economics, 10th Edition, USA, Pearson Education Inc.
- 11-Monetary policy – Wikipedia, P 1, https://en.wikipedia.org/wiki/Monetary_policy.
- 12-Robert E. Hall, 2002, Marc Lieberman, Economics: Principles and Applications, 2nd Edition, USA, South Western College pub.

Abstract:

GDP growth in its current and constant form, It was concluded that the period of research witnessed an upward trend in M2, except for the year 2015, in which money supply declined due to the deterioration of economic life and the form of money supply (M1), which is a significant contribution to reveal clearly the limited banking awareness of individuals, as well as inefficiency the Iraqi banking system, although the increase in the money supply (M2) has played a positive role in increasing the GDP, its growth rates did not match the growth rates of the GDP at constant prices, due to the unstable political and economic conditions and this reflected negatively on the monetary stability in most Years of research.

The importance of the research lies in the role played by the money supply channel as the main intermediary channel for the monetary policy in Iraq to contribute to the achievement of appropriate economic growth, Therefore, the research presented a theoretical framework of both money supply (M2) on the one hand, and economic growth represented by GDP on the one hand other, in addition to analyzing the trends and development of these two variables through analyzing their data and identifying the relationship between them to reach the effects of that channel represented of the monetary policy in Iraq during the period (2004–2017), the research has reached important results through the adoption of some monetary and real indicators, both in the field of money supply or in the field of